الفصل الثالث

المحنة الانقلابية والحالة الثورية الانقلاب والانتقال الثالث

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول
المحنة الانقلابية

أتى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المنتظر فى مشهد يتصدره الفريق أول عبدالفتاح السيسى وهو على المنصة وعدد من قادة القوات المسلحة بالإضافة إلى شيخ الأزهر وبابا الكنيسة والدكتور محمد البرادعى، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والأستاذة سكينة فؤاد والمهندس جلال مرة (**حزب النور**) ومن الشباب محمود بدر ومحمود عبدالعزيز (**حملة تمرد**)؛ وبدا هذا المشهد مُخرجا بعناية، إن الرسالة التى أريد لها أن تبرز فى هذا المشهد أن ما يقوم به الجيش ليس «**انقلابا**» وأن هؤلاء جميعا بما يمثلونه من رمزية يضفون من خلال كلماتهم القصيرة التى أتبعت بيان الفريق أول عبدالفتاح السيسى لعمل غطاء لما تضمنه البيان من إجراءات ومبادئ لخريطة طريق؛ هذا المشهد ليس لأحد أن يصادر على رأى الناس فيه فهناك من أمضاه واحتفل به، وهناك من انتقده ووجه السهام إليه، وكأننى بذلك استدعى ذلك البيان الذى صدر قبل ذلك ممهلا الجميع 48 ساعة، بما يمكن تسميته «**بيان الإمهال**»، وفى حقيقة الأمر أن ذلك البيان قد صيغ بعبارات بعضها محكم وبعضها الآخر يمكن تأويله بالانحياز لفئة دون غيرها، وأحس الناس أن تلك الطائرات التى مرت على ميادين التحرير والاتحادية وبعض الميادين الأخرى فى القاهرة والمحافظات تلقى عليهم الأعلام قد اختصت ميادين دون ميادين، فصار البعض يتحدث عن تفرقة بين أطراف وأفراد من الشعب

تجمعوا هنا أو هناك(1).

ارتبط انقلاب الثالث من يوليو برئاسة مؤقتة هى بمثابة الستار الذى يحكم العسكر من ورائه، ليصنع حالة من الغلبة الجديدة فعبر عن ذلك تعطيل الدستور، وفرض رؤية تمثلت فى جانب منها فى فرمان دستورى وفى خريطة طريق لا معقب عليها، وحل مجلس الشورى؛ بما خلق مغالبة جديدة تشكل نمطا مركبا يتحرك صوب تغلب فى غلبة فى مغالبة، لتجعل هذا شأنا مركبا يحرك كل عناصر الفرعونية السياسية والقهر المستتر والظاهر، واستخدام القوة والبطش والتلويح بالاعتقالات ومصادرة الأموال، وفى ظل هذه المغالبة فإن استعادة الأمن تعنى عودة المؤسسة الأمنية إلى سابق عهدها على عهد الرئيس مبارك المخلوع فتبطش وتطارد وتتعقب من غير رادع أو قيد قانونى، صاحب ذلك حالة إعلامية خطيرة تقوم على قاعدة من صناعة الكراهية والتشفى والزهو والغرور والغطرسة، حيث تتماهى كل هذه الصفات والسمات مع ذات الصفات والسمات التى تتعلق بانقلاب العسكر فأحدثت انقلابا فى الخطاب شكل مسارا خطيرا فى صناعة الكراهية وتقديم حالة من حالات العنصرية فى التعامل السياسى والمجتمعى وأقسى من ذلك دعوات من التطهير الثقافى والدينى لتيار بعينه فى التلويح بأن هؤلاء لا يصلحون لمسار المصالحة أو التفاوض أو التوافق ضمن آليات استبعاد جديدة تقود إلى عمليات استعباد أكيدة(2).

قام هذا الانقلاب على بدعة سياسية جديدة فكلما تحدثنا

(1) سيف الدين عبد الفتاح، خروج من الأزمة أم استقطاب جديد؟، الشروق، 2012/7/6.
(2) سيف الدين عبد الفتاح، مغالبة جديدة، الشروق، 2013/7/20.

عن آليات الديمقراطية والصندوق الذى يترجم هذه الإرادة الشعبية، قالوا نحن نستند إلى إرادة شعبية أخرى تتعلق بالحشود، وما أدراك ما الحشود؟، تعبئة وغسيل مخ جماعي ومحاولة لمخاطبة غرائز الناس والمواطنين ما بين كتل الإحباط والخوف والغضب، وبدت هذه الأمور جميعا عند بعض من يشرفون على تنفيذها لعبة يتلهون بها ويستندون إليها فى كل مرة سيتحدثون عن الإرادة الشعبية من دون أى حديث حقيقى عن قياسات هذه الإرادة الشعبية وترجمتها إلى آليات وإجراءات ديمقراطية، هذه البدعة السياسية التى استند إليها الفريق أول عبدالفتاح السيسى فى كل خطاباته التى تحدث فيها عن مهلة الأسبوع، ومهلة الثمانى والأربعين ساعة، والانقلاب العسكرى فى الثالث من يوليو، ويعد ذلك أخطر ما فى المشهد الانقلابي لأنه فتح الباب واسعا لتدخل الجيش فى مساحات السياسة يحكم ويتحكم، بل استطاع الجيش من خلال هذا الانقلاب أن يهمش المؤسسات ويجعلها ورقية لا تمثل إلا غطاء مستترا لحكمه الفاشي فلا رئيس مؤقت، ولا حكومة انتقالية، ولا مستشارين صاروا يقومون بأدوار أشبه بالأراجوزات منها إلى التوضيحات، وظل هؤلاء يمارسون فى خطاباتهم خطابا تعويميا متناقضا؛ تارة يتحدثون عن المصالحة وتارة اخرى يتحدثون عن الحشود والنزول إلى الميادين.(1)

تتابعت المجازر منذ الانقلاب العسكرى فى الثالث من يوليو سواء فى اعتصام النهضة أو فى اعتصام رابعة العدوية أو فى حادثة نادى الحرس الجمهورى أو فى مجزرة المنصة أو حوادث عدة فى محافظات مختلفة بطول البلاد وعرضها ليقع شهداء وتسال دماء ويقع

(1) سيف الدين عبد الفتاح، تفويض أم تقويض؟، الشروق، 2013/7/27.

الآلاف من المصابين ليرسم خريطة تتسع من الغضب الذى ارتبط بهذا الانقلاب الدامى والعسكرية الفاشية وتسقط الأرواح هنا وهناك لتشكل خريطة متسعة من الأحزان والغضب المتصاعد الذى لا يمكن ايقافه بزراعة الموت فى كل بيت، هذه الخرائط التى تتسع مساحاتها تجعل فى كل محافظة أكثر من شهيد وعشرات المصابين لتعبر بذلك عن تعبئة الغضب فى كل أرجاء مصر لن يولد إلا مزيدا من روح العنف الكامن الذى يتراكم فى كل مكان، إن هؤلاء الذين لا يعرفون درس الجماعة الوطنية بكل تنوعاتها وتوهمهم أنهم قادرون على استئصال قوى سياسية وفصيل بعينه إنما يعبر عن قمة المراهقة السياسية وروح استئصالية وعنصرية وتصدير خطاب الكراهية الذى لن يؤدى فى النهاية إلا إلى تحويل بر مصر كله إلى حقل ألغام يمكن أن يتفجر فى أى لحظة لا نقول ذلك تهويلا أو تهديدا ولكنه الأمر الذى يُزرع فى أرجاء مصر من غير نظر بصير يدرك مآلات الأفعال وما يترتب عليها من نتائج وآثار وعواقب وخيمة، لا يتحملها الوطن فضلا عن أنه يضر ضررا مباشرا بالسلم الأهلى ويؤدى إلى احتراب واقتتال بين فئات المجتمع وقوى هذا الشعب على تنوعاتها (1).

من هنا نؤكد على أن الدولة كجهاز محايد لا يعرف التحيزات العابرة لفريق ضد فريق ولذلك قلنا ومنذ بيان السيسى الأول الذى أعطى مهلة أسبوعا، وما تبعه من بيانات أخرى أن ذلك هو عين التحيز لفئة دون فئة من أبناء الشعب، وحينما يتحيز النظام فاعرف أن الأمر ليس أمر دولة ولكن هو أمر طغمة حاكمة تحاول تجميع

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الانقلاب الفاشى وجغرافيا الغضب، الشروق، 2013/8/17.

مصالحها وتحريك تحالفاتها الاجتماعية فى إطار البحث عن مفاصل الدولة العميقة، فإن كنتم تقصدون بالدولة التى نحميها ونحافظ على هيبتها بأنها الدولة «العميقة» أو «**الغويطة**»، فإننا نقول ليس هذا هو الأمر لأنه ليس إلا حماية لشبكات الفساد والاستبداد والبطش والقهر والتكميم والتعتيم، فى إطار من تسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها فى سياقات تتعلق بتمكين الدولة العميقة المراد مواجهتها بعد ثورة 25 يناير، والتى شكلت فى حقيقة الأمر أدوات الثورة المضادة من إعلام وأجهزة أمنية وبعض القضاء الفاسد ضمن تواطؤ منقطع النظير، ونتساءل هل الدولة المراد حمايتها والحفاظ على هيبتها هى الدولة الفاشية؟؛ فاشية الدولة التى تجعل من الفرد وحدة قائمة حتى يمكن أن تمرر التمكين لعملية استبدادها (**الحاكم يظل فردا ما دام الناس أفرادا**)، إن توظيف احتشاد الأفراد لخدمة الدولة العميقة التى تقوم على قاعدة فئة دون فئة وتعيد تصنيف المواطنين على قاعدة الهوية والعنصرية (**بمفهومها الثقافى الواسع**)، إن هذا نموذج للدولة الفاشية بامتياز، بل إن هذه «**الدولة الفاشية**» تمارس أقسى درجات الفاشية الدينية فى إطار من حرب الفتاوى فتستدعى المشايخ لاستغلالهم فى نسج غطاء لها فى ممارسة القتل وإرقة الدماء من كل طريق.

لفهم ما حدث يمكن تفكيك المشهد من خلال إعادة قراءته وفهمه بصورة مرتبطة بما يمكن تسميته (**دور الرؤى فى صناعة المواقف**)؛ وهو ما يتضح فى التالي[1] :

- فالمدنيون، الذين يدعون كذلك، همهم الأساسى منع الإخوان من ممارسة السياسة وتفريغ المشهد لصالحهم

(1) سيف الدين عبد الفتاح، المشهد الانقلابى والهاجس الإخوانى، 2013/9/14.

دون منافسة انتخابية!! فالأمر إذاً يتطلب حملة استئصال سياسي تعود بالإخوان إلى مرحلة (المحظورة) وربما (المستأصلة)!

- أما العسكر، فقد عزَّ عليهم ترك السلطة بعد ستين عاما لسلطة منتخبة، فاستغلوا حركة الجماهير من أجل تصفية هؤلاء الذين راودهم حلم السلطة.
- مواقف معظم القوى الشبابية بعد الانقلاب متخوفة من القادم رغم عدم نسيانها للهاجس الإخواني؛ فالشباب غضبوا من تجاهل الإخوان لهم في محمد محمود، لكنهم لا يتحلون بالفاشية، فمعركتهم مع الإخوان معركة خلاف سياسي لا استئصالي.. لذا تجد كثيرا منهم ينـدد بالمجازر التي تحدث لهم، وهم أنفسهم يتعرضون لمضايقات أمنية وإعلامية بسبب عدم تبنيهم الموقف الاستئصالي.!
- أيضاً موقف حزب النور متأثرا بطموحه السياسي، فصمته وأحياناً مسايرته للسلطة الانقلابية يؤكد ذلك رغبة منه في احتلال المساحة الإخوانية، لذلك لا تجد موقف الحزب استئصاليا بقدر كونه موقف المتفرج المنتهز للفرصة حتى ينفض السامر ويحقق طموحه!
- أما القوميون والناصريون، فتطابق الرؤى والمواقف مرتبط أساساً بذاكرتهم مع الإخوان خصوصاً والإسلاميين عموماً، هم يستدعون التاريخ كما كان.. بانقلابه، بدمائه، بظلمه، باعتقالاته.. فالطموح الاستئصالي هنا له جذور تاريخية تحملها ذاكرة مسكونة باستعادة التاريخ!
- كذلك المجتمع الذى انفض في بادئ الأمر عن الإخوان بسبب الأداء المترهل للسلطة الحاكمة، والدفاع على

استحياء عما تعرض له الإخوان، لكنهم سرعان ما استعادوا ذاكرة المحضن الشعبى.. فى ثورة 25 يناير ليؤكد قيمة وحدة الهدف والمطالبات ومواجهة الدولة العسكرية والبوليسية الفاشية.

كما لا يمكن تجاهل ما تقوم به سلطة الإنقلاب فيما يتعلق بالدستور من عملية يشوبها كثير من الفساد والعوار الذى يرتبط ابتداء بالمسألة الدستورية وانتهاء بالمتحصل منها وتأثير ذلك على مستقبل مصر السياسى[1] ونشير إلى عدة نقاط أهمها:

الأولى: تتعلق بالذاكرة ولا يقصد بها تاريخ المسألة الدستورية فى مصر، ولكن يقصد بها تلك الذاكرة القريبة إلتى ترتبط بالخطاب الذى دار حول دستور 2012م الذى أقر بعد استفتاء، وهنا فقط فإني أطالب ممن يسمون أنفسهم بالقوى المدنية أن يعودوا إلى سابق خطاباتهم فى كيف يبنى الدستور؟ وكيف يصاغ؟ وما هى الشروط التى يجب أن يستند إليها؟ ولماذا اعتبروا أن الدستور لا يمثل كافة المصريين؟، الخطابات فى حقيقة الأمر تبرز تلك الفجوة الخطيرة بين أقوال تشدقوا بها، وبين ممارسة الآن تعبر ليس فقط عن أقسى درجات المغالبة التى كانوا يتهمون بها نظام مرسى والإخوان، ولكنهم يمارسون أقصى درجات الاستئصال لفصيل بعينه، ويقومون بصياغة الدستور فى غيبته.

الثانية: تشير إلى المشهد الانقلابى الذى جعل من تعطيل الدستور أحد أدواته، بل أكثر من ذلك أنه فى 3 يوليو كان العمل الانقلابى على الدستور بأداة دستورية، تشير إلى رئيس المحكمة الدستورية وهو أمر يؤشر ومن

(1) سيف الدين عبد الفتاح، كشف المستور فى مسألة الدستور، 2013/9/21.

كل طريق أن ما حدث كان انقلابا متكامل الأركان شهد انقلابا على الدستور بتعطيله وبعزل الرئيس المنتخب وبحل الهيئة القائمة بعملية التشريع.

الثالثة: استبدال الذى هو أدنى بالذى هو خير؛ أى استبدال الإعلان الدستورى بدستور مستفتى عليه بما يقارب الثلثين، ومع ذلك فإن ذالك الإعلان الدستورى حمل ما حمل من الحديث عن الاختصاصات والسلطات ولم يشر بأى حال عن جانب المحاسبات أو المساءلات، بل يشير إلى أن هذا الإعلان الدستورى جمع السلطات الفرعونية كلها فى شخص رئيس مؤقت بصلاحية محدودة.

الرابعة: تشكيل لجنة العشرة المبشرين بدستور جديد والتى قامت بعمل أخطر ما فيه أنها استطاعت أن تحرك خريطة التعديلات وفق ما تعتقد أنه يُرضى أصحاب الشوكة والغلبة ويرضى هؤلاء الذين شكلوا لحمة هذه اللجنة وكذا لجنة الخمسين، حتى نستطيع القول «آتونى بعضو واحد فى لجنة الخمسين لا يناصر ذلك الانقلاب»، أقول وبلا تعسف وبراحة ضمير أن هذه اللجنة تشكيلا وعملا ليست إلا لجنة انقلابية لصياغة دستور انقلابى فى مشهد انقلابى.

الخامسة: طبيعة المنتج الدستورى الذى ستتمخض عنه هذه العملية التى تصوغ الدستور الانقلابى والتى تتحرك ضمن مسارات قال البعض عنها أنها ستقوم بتنقية هذا الدستور من «**مواد أبواب الشياطين**» لهذا «**الدستور الاخوانى**»، ومن ثم فإن هذا التشكيل والصياغة ستتمان فى إطار استبعادى واستئصالى لتيار بأسره وتحت مظلة أن الدستور لا علاقة له بالأديان.

السادسة: كيف يمكن الاطمئنان إلى دستور سيصاغ ضمن بيئة انقلابية ويمكن وصفه بالتوافقية، وهو يشير إلى معانى الاستئصال ومعنى التغلب الدستورى من فريق سياسى على بقية خريطة القوى المختلفة فى المجتمع السياسي، فالانقلاب الذى عطّل دستورا سابقا لا يمكنه أن يحمل لنا دستورا مدنيا لاحقا.

السابعة: أن هذا المناخ الذى يكتب فيه الدستور والذى لا يمكن قبوله فى أطر السياسة ولا فى خارقة طريق تسمى زورا خريطة المستقبل يؤكد أن الحشود التى تقف الآن وتزداد فى مواجهة الانقلاب العسكرى هى ذات الحشود التى يمكن أن تنزل إلى صناديق الاقتراع لتصوت على دستوركم الانقلابى بـ«**لا**» كاحتجاج على مساركم الانقلابى.

الثامنة والأخيرة: مستقبل مصر السياسى الذى لا يمكن أن يبنى على قاعدة انقلابية ولا فى ظل أجواء منظومة عسكرية فاشية، ولا دولة بوليسية قمعية، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤشر على قاعدة الاستبداد وعلى القيام بمصادرة إرادة هذا الشعب المتمثلة فى تصويته خمس مرات، فهل يمكن أن نؤمن مستقبلنا فى هذا المناخ الذى يصدر فيه دستور انقلابى، وانقلاب لا يحترم صوت الشعب؟ ثم تقولون فى النهاية إننا نكتب دستورا؟

فى الثالث من يوليو وبعد انقلاب العسكر كانت هناك خريطة أخرى هى فى حقيقة الأمر قاطعة للطريق وخارقة له، خصوصا وأنها بدأت بما رأته من هدف رئيسى وهو عزل الرئيس مرسى ثم أعقبت ذلك بتعيين رئيس مؤقت وبتشكيل حكومة انتقالية وبإصدار إعلان دستورى وبتشكيل لجنة لتعديل الدستور ولجنة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبعد ضغوط عدة أصدرت القوات

المسلحة جدولة لخارقة الطريق جعلت فيه انتخابات الرئاسة آخر خارطة الطريق لا أول المطالب التى أخذت على قاعدة منها توقيعات المواطنين .

هذا المشهد يعبر عن وضع خطير بدأ بخرق القواعد الدستورية والقانونية بل وأصول الشرعية لتعبر بذلك عن حالة انقلابية قطعت الطريق على المسار الديمقراطى وحل محله وجود العسكر فى المشهد يحكمون ويتحكمون فى الظاهر وفى الباطن بضمير المتكلم أو بالضمير المستتر، وبدت هذه المحاولات تسكن كل تلك الخطوات فى خريطة انقلابية تجعل كل الانتخابات فى ذيلها بحيث أهدرت هذه الخريطة بتعطيلها للدستور وحلها مجلس الشورى وعزلت الرئيس المدنى المنتخب، إنها بذلك قد خرقت قاعدة قيمة الصوت الانتخابى وعملية التصويت ونتائجها "تحت دعوى إعمال بدعة الإرادة الشعبية بلعبة عد الرؤوس"، وكرست مشهدا إنقلابيا، هذا المشهد وضع الفيتو على كل أمر يعترض عليه الجيش وعاد بنا إلى الوراء لخرق القواعد التأسيسية التى تتعلق بصياغة صفحة جديدة فى العلاقات المدنية العسكرية، ومن أسف أنه قد بارك خارقة الطريق هذه مجموعة لا بأس بها ممن يسمون بالتيارات المدنية وللأسف الشديد فقد اختاروا طريق البيادة على طريق المسار الديمقراطى الذى يحمل أدواته كما يقرر آلياته، وبدت جوقة الليبراليين وبعض اليساريين المزيفين، من عبيد البيادة، يعبرون عن رضائهم لخارقة الطريق وقطع طريق(**قاطعة الطريق**) مسار التحول الديمقراطى وبرزت ما يمكن تسميته بـ"الليبرالية المجنزرة" و"الديمقراطية المدرعة" على حد تعبير الأستاذ "وائل قنديل" ليسهموا فى خارقة الطريق ويدشنوا للانقلاب العسكرى ويقوموا على رأس حكومة

جاءت على ظهر الدبابات، أليست هذه خارقة الطريق، وأليس هؤلاء قطاع طريق؟ يا هؤلاء من وجعتم أدمغتنا بالديمقراطية وإرادة الشعوب أتيتم وحكمتم على ظهور الدبابات وصارت ليبراليتكم ليبرالية مجنزرة، جزء من انقلاب عسكرى لا نعرف متى ستكون نهايته؟ آن الأوان ألا تتحدثوا عن ديمقراطية بعد ذلك أو ليبرالية حقيقية.

ومنذ الانقلاب العسكرى فى الثالث من يونيو تتابعت المجازر سواء فى اعتصام النهضة أو فى اعتصام رابعة العدوية أو فى حادثة نادى الحرس الجمهورى أو فى مجزرة المنصة أو حوادث عدة فى محافظات مختلفة بطول البلاد وعرضها ليقع شهداء وتسال دماء ويقع الآلاف من المصابين ليرسم خريطة تتسع من الغضب الذى ارتبط بهذا الانقلاب الدامى والعسكرية الفاشية وتسقط الأرواح هنا وهناك لتشكل خريطة متسعة من الأحزان والغضب المتصاعد الذى لا يمكن ايقافه بزراعة الموت فى كل بيت.

هذه الخرائط التى تتسع مساحاتها تجعل فى كل محافظة أكثر من شهيد وعشرات المصابين لتعبر بذلك عن تعبئة الغضب فى كل أرجاء مصر لن يولد إلا مزيدا من روح العنف الكامن الذى يتراكم فى كل مكان، إن هؤلاء الذين لا يعرفون درس الجماعة الوطنية بكل تنوعاتها وتوهمهم أنهم قادرون على استئصال قوى سياسية وفصيل بعينه إنما يعبر عن قمة المراهقة السياسية وروح استئصالية وعنصرية وتصدير خطاب الكراهية الذى لن يؤدى فى النهاية إلا إلى تحويل بر مصر كله إلى حقل ألغام يمكن أن يتفجر فى أى لحظة لا نقول ذلك تهويلا أو تهديدا ولكنه الأمر الذى يُزرع فى أرجاء مصر من غير نظر بصير يدرك مآلات الأفعال وما يترتب

عليها من نتائج وآثار وعواقب وخيمة، لا يتحملها الوطن فضلا عن أنه يضر ضررا مباشرا بالسلم الأهلي ويؤدى إلى احتراب واقتتال بين فئات المجتمع وقوى هذا الشعب على تنوعاتها.

ومنذ صدور ذلك البيان عن مجلس الوزراء بتفويض وزارة الداخلية بفض الاعتصامات تحت دعوى أنها تهدد الأمن القومى، ومع تلك التحيزات فى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الأول فإنه يتحدث عن اعتصامات دون اعتصامات، ويحرض على تقديم الشكاوى بعمل أرقام تليفونات تتلقى الشكاوى من الأهالى ضد اعتصامات رابعة العدوية والنهضة ولم يحدد رقما لأهالى التحرير مثلا لتلقى شكاوى الأهالى فى مواجهة ذلك الاعتصام الأمين والمأمون الذى يدخل فى ركابهم ويتلقى توجيهاتهم، ما بالنا أمام اعتصام مدلل ومُهلِل واعتصامات أخرى مُهددَة تُتوعد بالويل والثبور وباستخدام كل الوسائل وكل الأمور التى تفض هذه الاعتصامات والاحتجاجات السلمية لأن هؤلاء الموجودين فى هذه الاعتصامات ليسوا إلا أولاد "البطة السوداء" يتعاملون معهم وكأنهم ضد الوطن ويمثلون عملا إجراميا أو إرهابيا، إن الذى يفعله الانقلاب الدموى ليس سوى عملية ترويع حقيقية، والاحتجاج والاعتصام هى محاولة كسر إرادة الانقلاب والفاشية العسكرية والدولة البوليسية.

ثم كانت الطامة الكبرى فى جريمة فض الاعتصام فى ميدانى النهضة ورابعة العدوية بهذا الشكل الهمجى البربرى ليسقط شهداء ودماء تعد بالمئات وآلاف المصابين بالرصاص والخرطوش فى جريمة نكراء وممارسة عمليات إبادة حقيقية تتوزع أعدادهم على أنحاء محافظات مصر على طولها وعرضها، فضلا عن سقوط

شـهداء ومصـابين فـى مسـيرات المحافظـات والمـدن والقرى، فضلا عن فرض حالة الطوارئ وحظر التجول، التـى لـن تمنـع امتـداد مسـاحات الغضـب والمطالبـة بالقصاص.

إنها خريطة الغضب الآخذة فى التراكم والاتساع أقول لكم أنكم تزرعون الألغام فى كيان الجماعة الوطنية وأنكم بـذلك تهـددون الأمـن القومى لمصـر بأسـرها، لـيس بـذلك التعامل الهمجى يمكن أن تدار الأمور فى مصر الوطن ومصـر الثورة، إن مشروع استعادة المسار الديمقراطى والحفاظ على تماسك الجماعة الوطنية لا زراعة الغضب والاحتراب الأهلى هو جوهر الحفاظ على أمن مصر القومى.(1)

هذه هى المحنة الانقلابية التى تمر بمصر، إلا أنه من جوف هذة المحنة وُلدت حالة ثورية جديدة ترى فى هذا الانقـلاب لـيس إلا محافظـة علـى جـذور الدولـة العميقـة وبدايـة لثـورة مضـادة لطمـس ثـورة 25 ينـاير أهـدافا ومكتسبات، من جوف المحنة الانقلابية ولدت المنحة فى حالة ثورية جديدة ضمن حلقات الملحمة الثورية المصرية التي تعبر عن حركة هذا الشعب الذى كسر حاجز الخوف ومكّـن لترسـيخ الإرادة.. ولهـذا حـديث آخـر نقـدم فيـه إرهاصات المنحة الثورية.

* * * *

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الانقلاب الفاشى وجغرافيا الغضب ،جريدة الشروق، 17 أغسطس2013 .

المبحث الثاني
المنحة الثورية في مواجهة المحنة الانقلابية
فصل جديد في الملحمة الثورية لثورة ممتدة

إن طاقات الشباب المعارض للانقلاب بفئاته المتنوعة من شعب مصر من رجال وسيدات ظلوا مستنفرين ومستمرين في احتجاجهم وفي مواجهة الانقلاب ليعبروا بذلك عن طاقة حقيقية تستمر للآن منذ الثالث من يوليو، كما لا يمكن أيضا أن نغفل جهود العديد من الحركات والتحالفات الشبابية سواء حركة أحرار أو الميدان الثالث أو غيرها بما يعبرون به عن غضبهم حيال المشهد السياسى الاستقطابى الذى أوصل هذا الانقلاب إلى بنيات المجتمع ذاته وإلى حركة واسعة من تفكيك المجتمع وتماسك جماعته الوطنية بما يهدد بحق أمن مصر القومى والسلم الأهلى فى المجتمع المصرى؛ كل هذه الفاعليات إنما تعبر عن طاقات فاعلة فى هذا الشباب لا يمكن أن تخطئها عين، فمن جوف محنة الانقلاب تولد منحة وطاقة وفاعلية الطلاب والشباب(1).

ومن هنا فإن مستقبل مصر السياسى الذى لا يمكن أن يبنى على قاعدة انقلابية ولا فى ظل أجواء منظومة عسكرية فاشية، ولا دولة بوليسية قمعية، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤشر على قاعدة الاستبداد وعلى القيام بمصادرة إرادة هذا الشعب المتمثلة فى تصويته خمس مرات، فهل

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الطلاب والشباب فى وجه الانقلاب، الشروق، 2013/9/28.

يمكن أن نؤمن مستقبلنا في هذا المناخ الذى يصدر فيه دستور انقلابى، وانقلاب لا يحترم صوت الشعب، إن دستور الانقلاب لا يصلح للتوافق، قلتم من قبل «**إحنا شعب وانتو شعب**» ومن هنا فإن دستور يعكس تلك المقولة ويصاغ فى مناخ استئصالى لا يمكن أن يشكل دستورا تعاقديا يرضى عنه الناس ويحقق طموحات ثورة 25 يناير التى طُمس ذكرها فى مسودة دستور الانقلاب(1).

نريد لمصرنا أن تكون دولة المسئولية والمساءلة، الدولة التى تعبر عن ثابت تاريخى يتعلق بفاعلية هذه الدولة، ليست هذه الفاعلية فى القتل والخنق والحرق ولكنها دولة المسئولية عن كل فرد وعن كل تكوين اجتماعى ومجتمعى، والمحافظة على كل الفاعليات الاجتماعية فيها لأنها مسئولة مسئولية مباشرة عن شبكة العلاقات الاجتماعية فى الدولة وعن تماسك الجماعة الوطنية وعن السلم الأهلى فيها، أى مقام مسئولية فيما ترونه أنتم فى دولتكم الافتراضية القائمة على «**تنين هوبز**» الذى إذا لم يستطع أن يسيطر ويتحكم فى المواطنين فإنه مفترسهم وقاتلهم(2).

إن من أهم النتائج التي تتعلق بهذه المرحلة الانتقالية الانقلابية الثالثة إنما شكلت في حقيقتها بلورة في غاية الأهمية للمطالب الحقيقية لثورة الخامس والعشرين من يناير وشكلت بحق دافعا لاستعادة هذه الثورة في جوهرها ومطالبها ومكاسبها، ومحاولة التأكيد على أن هذه الثورة هي المستهدفة من هذه الحالة الانقلابية في إطار عملية

(1) سيف الدين عبد الفتاح، كشف المستور، مرجع سابق.
(2) سيف الدين عبد الفتاح، إنهم لا يفهمون الدولة؟، الشروق، 2013/8/31.

تطويقها ومحاصرتها والقدرة على الالتفاف على مبادئها ومطالبها الأساسية والتأسيسية، إن ذلك يدل ومن كل طريق على معنى الملحمة الثورية الممتدة التي لا تعرف الكلل ولا الملل وتشهد تطورات ومنعطفات ومنعرجات وأزمات ولكنها في كل الأحوال كما تكشف النقاب عن وجوه الثورة المضادة ومفاصل التمكين لها فإنها كذلك تقوم بدورها الكاشف والفارق في بيان قوى الثورة الحقيقية والقدرة على إدارة هذه الملجمة الثورية في تصاعد احتجاجاتها لتعبر بذلك عن حالة ثورية لا يمكن الانقضاض عليها وبما تمثله من قدرات حقيقية لحماية هذه الثورة والحفاظ عليها واستعادة روحها وجوهرها في الحفاظ على كرامة المواطن التي تنتهك بعودة الدولة البوليسية ومكانة الوطن التي تقزم بأفعال المنظومة الانقلابية وبما يمتهن أهم الأهداف الحقيقية لثورة 25 يناير.

كذلك فإنه من المنح الثورية في إطار هذه الملحمة الثورية من ضرورة فتح باب العلاقات المدنية العسكرية والتعامل مع هذه الحالة بما تستحقه من اهتمام والذي كشف النقاب عن أن تشوه هذه الصفحة هو وحده المسئول عن إفراز مواقف وسياسات شائهة تمثلت في الحالة الانقلابية الأخيرة، كان ذلك بمثابة كشف النقاب عن المعركة الحقيقية على ما يحيط هذه الصفحة من قضايا متعددة شديدة التعقيد والتشابك وشديدة الالتباس مما يجعل التعامل الاستراتيجي معها أمر شديد الدقة والأهمية والخطورة.

كذلك من أهم تلك الشواهد والمؤشرات على هذه المنحة الثورية ما يتمثل في التأشير على خطة واستراتيجية الإصلاح الجذري التي أثبتت أرض الوقع

ضمن هذه المراحل الانتقالية من ضرورة التخطيط لها والعمل لها على رسم سياساتها في إطار استراتيجية كلية لإصلاح وتغيير جذريين بما يستحقه ذلك من أدوات وآليات وترتيب وأولويات وتسخير قدرات وإمكانات وتحقيق أهداف ومقاصد وغايات، ذلك أن المنحة الثورية قد كشفت خريطة الحالة الانقلابية التي يراد التمكين لها واستعادة كافة شبكات الاستبداد والفساد وهو ما يكشف عن حال العوار الحاد في مسار خريطة الطريق التي تقطع الطريق في حقيقتها على المسار الديمقراطي ومتطلباته الأساسية لتحقيق أهداف الثورة الحقيقية.

كذلك فإن هذه المنحة الثورية قد كشفت ذلك النفاق الرهيب في التعامل مع الحالة الشبابية وشعار تمكين الشباب الذي لم يكن إلا غطاء لمحاولة تفريغ هذا التمكين من حقيقته وسياسته التي تسهم في عملية تمكين حقيقية وصار الأمر الذي يتعلق بتمكين الشباب مجرد شعار تستخدمه القوى السياسية المختلفة والنخب السياسية المحنطة كقنابل دخان لمحاولة فرض سيطرتها وتوظيف بعض الشباب كأدوات لمآربها ومصالحا الأنانية المؤقتة، ولم تبرز حالة التمكين تلك في إطارها المجتمعي ولا على قاعدة من النهوض التنموي أو التمكين في مجالات العمل المدني والمحلي وفي إطار من ضرورات العمل لبناء مستقبل مصر السياسي والاجتماعي.

ومن جوف هذه المنحة الثورية انكشفت عن مفاصل المطالب الأساسية والتأسيسية التي تؤصل لمعنى الكرامة للمواطن والمكانة للوطن وبما تمثله حقوق الإنسان وحريات التعبير والقصاص وحقوق الشهداء واستراتيجيات التنمية التي يجب أن تنهض بالأوطان في ظل سياقات تحافظ على العدالة المجتمعية والعدالة

الاجتماعية بكل صورها ومساراتها، إنها لم تكن إلا التعبير عن شعار ثورة الخامس والعشرين من يناير: العيش الكريم، والحرية الأساسية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

وأيضا فإن ن أهم المنح الثورية في هذا المقام بروز حركات شبابية جديدة ومتجددة في سياق مواجهة الانقلاب والسياسات القمعية لتعبر بذلك عن الطاقة الشبابية الحقيقية لمواجهة الحالة الانقلابية والدولة القمعية على حد سواء وفي إطار كاشف عن حس سياسي عميق يظل الشباب يحمله بوعيه، وفي ذات الوقت مثل ذلك حالة كاشفة للنخب المدعاة من سياسية ومجتمعية وثقافية وفكرية والتي كانت أهم أسباب محنة هذه الثورة في مراحلها الانتقالية والتي تحولت فيها من نخبة محنطة إلى نخبة منحطة في أهدافها وفي وسائلها وكذلك أفرزت هذه المحنة الانقلابية وهذه المنحة الثورية حالة كاشفة وفارقة لأزمة التيار المدني في مصر وكذلك أزمة التيار الإسلامي على حد سواء؛ إلا أن أزمة التيار المدني التي تمثلت في الدفع بالحالة الانقلابية ومساندة رموزها ليشكل ذلك سقوطا مدويا ومروعا لقيمها المدنية وإطار استدعائها المستمر للعسكر إلى الحياة السياسية أما أزمة التيار الإسلامي فقد تمثلت في خطابه وممارساته التي لم ترتقي إلى المستوى القادر للتعبير عن مفردات هذا المشروع إلى مشروع وطني جامع، وهو أمر يشير ومن كل طريق إلى خطورة الاستقطاب المجتمعي وتهديد مشروع الجماعة الوطنية في إطار ممارسات هذه النخبة من جهة والحالة الانقلابية التي زادت الطين بله، والسياسات الاستئصالية العنصرية التي تأسست على خلق حالة من صناعة الكراهية.

ومن المهم في هذا المقام أن نشير إلى أن التراكم الاحتجاجي قد كشف عن حالة من الابداعات الثورية وتطوير الهتافات والشعارات في إطار يفعل الوظيفة الرمزية وقدراتها وحرك ذلك عمل مهم في ابتكار عناصر احتجاج ضد الانقلاب كان لها تأثير في مواجهة المنظومة الانقلابية والسياسات القمعية .

في ظل هذا الاطار فإنه من الواجب أن نتعلم الدروس الحقيقية من مراحل انتقالية يجب الوقوف على أهم سماتها أن تخرجنا من حالة الاستقطاب المجتمعي وتهديد مشروع الجماعة الوطنية والانزلاق إلى احتراب أهلي وتهديد السلم الاجتماعي من خلال الوعي بضرورات النقد الذاتي كحالة مجتمعية ضرورية وتدريبية وممارسة حقيقية في المجتمع والسياسة والثقافة وكذلك ضرورة التعرف على المبادئ الكلية لإدارة التعددية والاختلاف والحوار والتوافق في إطار من الشفافية التي تحمل عمليات المصارحة والمكاشفة والمصالحة والمسامحة، وكذلك فإن من أهم الاصول التي يجب ان تراعى في مراحل الانتقال هو عدم التفريط بضرورات التفكير الاستراتيجي والعمل على إدارة الأزمات في سياق ان تكون الشعوب والأطراف المختلفة جزءا من الحل لا طريقا إلى افتعال الأزمات والتمييز، كل ذلك يحيلنا إلى الضرورة الكبرى إلى الاهتمام بعلم إدارة المرحلة الانتقالية استمساكا بالرؤية الاستراتيجية وخروجا على الممارسات العشوائية لأن ذلك كفيل بحق أن تنتهي هذه المراحل الانتقالية بما يحقق أهداف ومكتسبات الثورة المصرية.

نحن في أشد الحاجة إلي علم جديد اسمه علم إدارة المرحلة الانتقالية.. لأن هذه المرحلة ربما تكون أخطر من الثورة ذاتها.ففي المرحلة الانتقالية تسرق الثورات

وتنحرف عن مسارها .. ويتم الالتفاف حولها وحول مبادئها وأهدافها ومكتسباتها.. ولذلك يجب أن نكون على يقظة كاملة في إدارة هذه المرحلة.

فالمجتمع كله يحتاج إلى عملية انتقال في إطار ما يمكن تسميته بالانتقال المجتمعي. وما يحدث من سلبيات بعد الثورة ترجع إلى عجز إدارة المرحلة الانتقالية، والسبب الحقيقى فى شيوع حالة الاضطراب والارتباك فى المجتمع المصرى مثلا في المرحلة الانتقالية ترجع إلى عدم وجود تصور كامل لمتطلبات المرحلة الراهنة، إضافة إلى تمسك الناس بنفس السلوك وطريقة التفكير التى اعتادوا عليها قبل قيام الثورة، وهذا ما يؤكد أن روح الميادين لم تتنقل للناس بعد(1).

لذلك تحتاج البلاد العربية إلى تأصيل علم إدارة المرحلة الانتقالية بعد حدوث الثورات بها، فهذه المرحلة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء، أولها انتقال **الحال**، ثم الانتقال **السياسي والمؤسسى**، وأخيراً الانتقال **المجتمعى**، والفترة الانتقالية لها تحدياتها الأساسية التى تقدمت الإشارة إليها.

علي أن قاعدة نجاح المرحلة الانتقالية مرتبطة بنجاح الثورة ليس فى الإطاحة برأس النظام ولكن بالقضاء على المنتفعين طيلة سنوات حكم الأنظمة الفاسدة، ثم تأسيس أنظمة ديموقراطية بديلة مع التمكين للثورة، باستعادة الإجماع الوطنى ونبذ كل استقطاب أيديولوجى لمواجهة مؤامرات للثورة المضادة.

صورة المستقبل تحتاج إلى تصور هادئ لما يجب أن تكون عليه الدولة ، رؤى تتحسب لما يمكن أن يقع من

(1) سيف الدين عبد الفتاح، ثورة فى خطر ووطن فى مأزق، الشروق، 2012/12/1.

السلبيات كالانهيار الاقتصادي، والتفكك الأيديولوجي، أو استمرار بعض الاتجاهات الفاسدة في أركان الدولة، واستمرار الفوضى الأمنية، .. وفيها أن كل جهة سترسم صورة المستقبل المنشود من وجهة نظرها، ثم تلتئم هذه الرؤى على أرضية واحدة؛ هي أرضية الوطن: روحه ومصالحه ، هنا فقط يمكن ان تنتهى الحلقة المفرغة من مراحل الانتقال.

* * * *

Opeikan.com